واقع تسيير المخاطر في البنوك التجارية الجزائرية في ظل التكيف مع معايير لجنة بازل

(دراسة حالة مجموعة من البنوك الجزائرية)

The reality of risk management in Algerian commercial banks in light of the adaptation to the standards of the Basel Committee (case study of a group of Algerian banks)

أ. د زبير عياش [1] ، د. سناء العايب [2]

[1] كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير – أم البواقي ، zoubeirayache@yahoo.fr

[2] كلية الإدارة والاقتصاد ، جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية ، laibsana89@gmail.com

تاريخ الاستلام:2019/08/16 تاريخ القبول:2019/10/27 تاريخ النشر: 2019/11/18

ملخص: نهدف من خلال هذه الدراسة إلى معرفة مدى تطابق عملية تسيير المخاطر البنكية في البنوك الجزائرية لمعايير لجنة بازل، وذلك من خلال التطرق لأهم المحطات الاصلاحية التي شهدها النظام البنكي الجزائري قبل وبعد الأزمة المالية العالمية، ولإسقاط هذا الجانب النظري على الواقع قمنا بدراسة واقع هذه العملية في البنوك العاملة بالجزائر (العمومية، الخاصة والمختلطة)، واستخدمنا في ذلك الاستبيان.وقد تبين لنا من جملة النتائج المتوصل إليها أنه توجد نقائص في تطبيق أساليب تسيير المخاطر بين ما أقرته لجنة بازل في اتفاقياتها وما تطبقه البنوك الجزائرية، بالإضافة عدم وجود افصاح حقيقي ملموس عن البيانات المالية، وهذا يشكل تحديات كبيرة تعيق اكمال تطبيق مقررات بازل2، والبدء في تطبيق مقررات بازل3.

الكلمات المفتاحية: المخاطر البنكية، مقررات بازل (1، 2، 3)، الأزمة المالية العالمية، تسيير المخاطر البنكية، البنوك الجزائرية.

تصنيف JEL G21 G01 G32

Abstract: This study aims to detemine the extent to which bank risk management in Algerian banks complies with Basel Committee standards by reviewing the most important most important reforms of the Algerian banking system befor and after the global financial crisis, by examining the reality of banking risk management in banks operating in Algeria (public, private and mixed). Among the results, we noted shortcomings in the application of Algerian banks, risk management standards in accordance withe Basel Committee agrements, especially withs regard to the publication of financial statements, wich represents major challenges for the full implementation of the Basel II agreement, and start on a solid basis the application of the Basel III Agreement.

Keywords: banking risks, Basel (I, II, II) , global financial crisis, banking risk management, Algerian banks.

JEL classification codes :. **G21 G01 G32**

المؤلف المرسل:أ.د.زبير عياش، الاميل:zoubeirayache@yahoo.fr

تمهيد:

حاز موضوع المخاطر البنكية على اهتمام العديد من الهيئات الدولية وعلى رأسها بنك التسويات الدولية ممثلا بلجنة بازل التي عملت على إعطاء هذه الإجراءات طابعا دوليا، فبعد أزمة الديون الخارجية للدول النامية وتزايد حجم الديون المشكوك في تحصيلها، برز الاهتمام بالمخاطر البنكية من خلال اصدار اتفاقيتها الأولى سنة 1988، والتي من خلالها تحديد نسبة كفاية رأس المال بـ 8%، وعرفت هذه الاتفاقية تعديلات سنة 1996 تضمنت إدراج مخاطر السوق ضمن نسبة كفاية رأس المال، وبعد الأزمة المالية قامت لجنة بازل بإدخال تعديلات مست الاتفاقية الثانية تحت مسمى "**بازل 2.5**" طرحتها في جويلية 2009، ودخلت حيز التنفيذ ابتداء من سنة 2011، وقد اعتُبرت هذه الاجراءات كتمهيد لإصدار جديد، يعد كإجابة على الانتقادات الموجهة، ففي سبتمبر 2010 تم طرح مقررات جديدة تحت اسم "**بازل3**"، والتي تضمنت إصلاحات كبيرة ينتظر أن تساهم في زيادة صلابة النظام البنكي العالمي لمواجهة الأزمات، وقد عملت الدول على ادخال هذه الاصلاحات على أنظمتها البنكية لزيادة قدرتها على التحمل، كما عملت في سنوات لاحقة على تعديل أساليب تسيير مخاطر السوق ومخاطر التشغيل بهدف توفير حساسية أكثر بهذه المخاطر لضمان التقدير الجيد لها في الوقت المناسب.

لم يكن النظام البنكي الجزائري بمعزل عن هذه الأحداث، ففي إطار الاصلاحات الهيكلية المنتهجة خلال سنوات التسعينات بهدف الخروج من للاقتصاد الموجه، عرفت البنوك الجزائرية موجة اصلاحات كان أهمها قانون النقد والقرض، الذي احتوى على تعليمات ونقاط تقضي بتطبيق مقررات بازل1، واستمرت التعديلات لتمهيد تطبيق بازل2، ولأن النظام البنكي العالمي شهد ميلاد مقررات جديدة لتلافي ما خلفته الأزمة المالية، كان لابد من مسايرة هذه التطورات، لذا أولى بنك الجزائر اهتماما كبيرا بهذا الموضوع وقام بإصدار مجموعة من القوانين، منها ما يتوافق مع مقررات بازل 2، ومنها ما يتوافق مع مقررات بازل 3، لكون عدم استكمال تطبيق الاتفاقية الثانية يضع النظام البنكي الجزائري في وجه تحديات كبيرة، لذا كان لزاما اعتماد مبدئ التدرج في التطبيق لتسهيل تطبيق المقررات الأخيرة.

على ضوء ما سبق، يمكن حصر إشكالية البحث في سؤال جوهري يتمثل فيما يلي:

ما مدى مطابقة عملية تسيير المخاطر في البنوك التجارية الجزائرية لمعايير لجنة بازل؟

وحتى تتسنى لنا الإجابة عن هذا التساؤل الرئيسي فإنه من الضروري طرح التساؤلات الفرعية التالية:

1. هل تلتزم البنوك العاملة في الجزائر بتطبيق مبادئ عملية تسيير المخاطر التي أقرتها لجنة بازل؟
2. هل يوجد تطابق بين الأساليب المتبعة من طرف البنوك الجزائرية فيما يتعلق بتسيير المخاطر البنكية، وما أقرته لجنة بازل في اتفاقياتها الثلاث؟
3. هل تتوفر البنوك العاملة بالجزائر على أنظمة رقابة فعالة؟
4. هل تقوم البنوك العاملة بالجزائر بالإفصاح عن بياناتها المالية وفق ما أقرته الدعامة الثالثة من اتفاقية بازل2 ؟
5. هل هناك سعي من قبل البنوك الجزائرية من أجل إيجاد أساليب تساعد في تطوير عملية تسيير المخاطر البنكية بها، لمواكبة معايير لجنة بازل؟

من أجل حصر الموضوع وبهدف تناول مختلف التساؤلات المطروحة، تم وضع مجموعة من الفرضيات، التي سوف يتم إما تدعيمها أو رفضها، والمتكونة من:

1. تتبنى البنوك العاملة بالجزائر مبادئ لجنة بازل لتسيير المخاطر البنكية.

2. بالنظر لتخلف البنوك الجزائرية في تطبيق اتفاقيات بازل، فإنه لا يوجد تطابق تام بين أساليب تسيير المخاطر البنكية في البنوك الجزائرية وما تنص عليه اتفاقيات لجنة بازل.
3. تتوفر البنوك العاملة بالجزائر على أنظمة رقابة داخلية فعالة.
4. تأخرت البنوك الجزائرية في تطبيق مقررات بازل 2، وعليه لا يوجد تطبيق للدعامة الثالثة التي تقضي بإلزام البنوك بالإفصاح عن البيانات المالية.
5. يسعى كل من بنك الجزائر والبنوك العاملة بالجزائر لتطوير عملية تسيير المخاطر البنكية في البنوك العاملة بالجزائر من خلال اتباع طرق وأساليب تحاكي معايير لجنة بازل.

أهداف الدراسة: يمكن حصر الأهداف التي ترمي الدراسة إلى إدراكها من خلال ما يلي:

- التعرف على مختلف الاصلاحات التي تبناها بنك الجزائر في سبيل تطبيق الاتفاقيتين الأولى والثانية.
- التعرف على أهم القوانين المصدرة لمواكبة تطبيق اصلاحات بازل3.
- الوقوف على واقع عملية تسيير المخاطر في البنوك العاملة بالجزائر على ضوء إصدارات لجنة بازل واصدارات بنك الجزائر المكيفة لهذا الشأن.
- محاولة تحديد أهم الطرق المساعدة على تطوير هذه العملية لتسهيل استكمال تطبيق هذه المعايير.

منهجية الدراسة: من أجل دراسة إشكالية موضوع بحثنا، والإجابة على الاسئلة المطروحة وإثبات أو نفي الفرضيات المعتمدة في الدراسة، يتعين علينا إتباع المنهج الوصفي التحليلي، وهذا باعتباره الأنسب لمثل هذا النوع من الدراسات بشكل عام والأكثر ملائمة لطبيعة موضوع بحثنا بشكل خاص، ويظهر المنهج الوصفي من خلال وصف آليات البنوك التجارية في تسيير المخاطر البنكية، في حين يتم انتهاج المنهج التحليلي لفهم وشرح مبادئ ومعايير لجنة بازل (1، 2، 3)، المكيفة وفقا لخصوصية النظام البنكي الجزائري، ولمعرفة واقع سير عملية تسيير المخاطر في البنوك الجزائرية، قمنا بتسليط الضوء على مدى تطبيقها للمعايير الدولية وذلك باستعمال الحزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية **(SPSS)**.

المحور الأول: مقررات لجنة بازل على ضوء تشريعات بنك الجزائر

1 – الاجراءات المتخذة لتطبيق مقررات بازل 2:

وضع بنك الجزائر مجموعة من القوانين، منها ما جاء قيل الأزمة المالية، ومنها ما جاء فيما بعد لمسايرة المستجدات، وهذه القوانين في مجملها تضمن التطبيق الحسن للاتفاقية وفقا خصوصية النظام البنكي الجزائري، وبالتالي الانتقال من بازل 1 إلى بازل2

الدعامة الأولى (الحد الأدنى من رأس المال):

عمل بنك الجزائر على تطبيق الدعامة الأولى لاتفاقية بازل الثانية، وتجلى ذلك من خلال عدة نقاط أبرزها، اعترافه بمخاطر التشغيل والسوق من خلال النظام رقم 02-03 المؤرخ في 14 نوفمبر 2002، والمتعلق بالمراقبة الداخلية للبنوك والمؤسسات المالية، حيث عرف خطر السوق في المادة رقم (02)، على أنه خطر معدل، خطر تقلبات أسعار سندات الملكية، خطر تسوية بمقابل وخطر صرف، فهو ضمنيا يعترف بهذا الخطر، كما عرف خطر سعر الفائدة بمصطلح خطر معدل فائدة إجمالي، والذي ينشأ في حالة حوث تغير في معدلات الفائدة الناجمة عن مجموع عمليات الميزانية وخارج الميزانية باستثناء العمليات الخاضعة لمخاطر السوق ، وقد تطرق كذلك لخطر التشغيل على أنه خطر ناجم عن نقائص تصميم وتنظيم وتنفيذ إجراءات القيد في النظام المحاسبي وبشكل عام في أنظمة الإعلام الخاصة بمجموعة الأحداث المتعلقة بعمليات البنك أو المؤسسة المالية المعنية[1].

بالرغم من كون بنك الجزائر تطرق إلى هذه المخاطر والتي أقرتها لجنة بازل في اتفاقيتها الثانية وحددت طرق قياسها، وبالرغم من اعترافه بها غير أنه أشار إليها فقط ولم تصدر أي تعليمات تقضي بإدراجها ضمن نسبة الملاءة، كما أنه وبالنسبة لخطر السوق

قد أغفل خطر أسعار السلع، واعتبر خطر سعر الفائدة على أنه خطر مستقل، بالإضافة إلى ذلك لم يتم إصدار تعليمات تبين طريقة حساب كل خطر، بل بقي معدل الملاءة يحسب بمخاطر الائتمان ووفق الأوزان الترجيحية لبازل 1، التي لم تتضمن معدل الترجيح 50% الذي وضعته اللجنة ضمن الأوزان الترجيحية لحساب خطر الائتمان للالتزامات داخل الميزانية العمومية للبنك[2].

كما أنه يجب الإشارة إلى أن البنوك والمؤسسات المالية لا تصنف من قبل مؤسسات التصنيف العالمية المعترف بها دوليا، بل تعتمد على تصنيف هيئات أخرى مثل هيئة تأمين التجارة الخارجية **(COFACE)**، بالإضافة إلى وكالات تصنيف أوروبية أخرى مثل **SAC** الإيطالية و**HERMES** الألمانية و**DUCROIRE** البلجيكية، وعليه تصبح هذه البنوك تلقائيا ذات مخاطرة عالية بـ 100%، وهو ما يؤزم وضعها على الصعيد العالمي ويجعلها في وضع غير تنافسي، وخلال جانفي 2005، منحت الهيئة الفرنسية للتأمين على التجارة الخارجية، البنوك الجزائرية تصنيف **4A** من ضمن سبع مراتب **(D,C,B,A4,A3,A2,A1)**، وصنفت على أنها ذات خطر متواضع ومقبول، لكنها تبقى في نظر لجنة بازل مرتفعة الخطر مادام التصنيف لا يعتمد على احدى وكالات التصنيف الدولية (فيتش، ستاندار آند بوز، موديز)[3].

حدد هذا النظام في المادة رقم 02 المخاطر التي يجب أخذها بعين الاعتبار، كخطر القرض، خطر التركيز، خطر معدل الفائدة، خطر التسوية، خطر السوق، خطر السيولة، الخطر القانوني، السمعة، المخاطر التشغيلية. ومن خلال النظام رقم 14-01 المؤرخ في 16 فيفري 2014، تم وضع ترجيحات لكل من الخطر الائتماني وخطر السوق والخطر التشغيلي كما يلي:

- **الخطر الائتماني**: تم وضع معاملات ترجيح حسب نوعية وطبيعة الطرف المقابل، حيث تستعمل البنوك التنقيط الممنوح من طرف هيئات خارجية لتنقيط القرض والتي تحدد قائمتها من طرف اللجنة المصرفية، وفي حال عدم وجود تنقيط فإنه يتم استعمال الترجيحات الجزافية. توزع البنوك المخاطر حسب فئات معينة ويطبق عليها معدلات كما يلي:

- يطبق معدل 0% على المستحقات على الدولة وبنك الجزائر، كما يطبق نفس المعدل على المستحقات على الإدارات المركزية والمؤسسات المالية المتعددة الأطراف.
- بالنسبة للدول الأخرى وبنوكها المركزية فهي تعتمد مجموعة من المعدلات وفق كل فئة من فئات التنقيط.
- تتمثل المستحقات على الهيئات العمومية في المستحقات على الجماعات المحلية والمؤسسات ذات الطابع الإداري، حيث ترجح هذه المستحقات بنسبة 20%.
- البنوك، المؤسسات المالية المقيمة بالخارج تعتمد نفس الفئات السابقة، ولكن الترجيح فهو يختلف باختلاف آجال الاستحقاق، (20%، 50%، 50%، 100%، 100%، 150%،50%) بالنسبة للمستحقات التي تفوق ثلاثة أشهر، (20%، 20%، 20%، 50%، 50%، 150%، 20%) بالنسبة للمستحقات ذات أجل استحقاق أقل أو يساوي 3أشهر.
- ترجح المستحقات على البنوك والمؤسسات المالية المقيمة بالجزائر بنسبة 20%.
- بالنسبة لبنوك الدول الأخرى والهيئات العمومية ، فالتنقيط الخارجي المعتمد هو تنقيط ستاندار أند بورز أو ما يعادله، حيث يلاحظ أن التنقيط الممنوح لكلتا الهيئتين متماثل فيما عدى فئة (3A إلى -2A) فقد صنفت الدول أقل خطر بترجيح 0% مقارنة بالهيئات العمومية التي منحت 50%، والعكس بالنسبة للفئة التي لا يوجد بها تنقيط حيث صنفت الهيئات العمومية أقل خطرا بترجيح 50%.

- **الخطر التشغيلي**:حددت المادة رقم (21) من نفس النظام نسبة الأموال الخاصة اللازمة لتغطية الخطر التشغيلي بـ 15% من متوسط صافي النواتج البنكية للسنوات المالية الثلاث الأخيرة (لا يؤخذ بعين الاعتبار إلا النواتج البنكية

الصافية الإيجابية). وهي نفس النسبة المعتمدة في طريقة أسلوب المؤشر الأساسي التي نصت عليها اتفاقية بازل 2، ما يعني أن بنك الجزائر يوصي بتطبيق إحدى الطرق الجزافية التي أقرتها لجنة بازل في اتفاقيتها الثانية.

- **خطر السوق**: وفقا للمادة 24 فإنه يقدر من خلال عنصرين، الأول يمثل الخطر العام المرتبط بالتطور الشامل للأسواق، ويقدر بالنسبة لسندات المستحقات على أساس آجال الاستحقاق فقد تم ادخال معاملات ترجيح تتراوح بين (0.5%، 1%، 2%)، أما العنصر الثاني فيثل الخطر الخاص المرتبط بالوضعية الخاصة بالمصدر، ويقدر بصفة جزافية.

من خلال هذه المادة يتبين أن يعتمد الأسلوب المعياري لقياس مخاطر السوق، ويعترف بمخاطر سعر الفائدة ضمن مكونات مخاطر السوق، غير أنه لا يعتمد نفس الأوزان الترجيحية لشرائح الائتمان والمعتمدة من طرف لجنة بازل في الاتفاقية الثانية.

بالرغم من اعتماد بنك الجزائر لنظام التنقيط الذي تعده وكالات التصنيف الدولية، إلا أن البنوك الجزائرية غابت عن تصنيف هذه الوكالات، وصنفت على أنها بنوك غير مصنفة، ومن خلال بطاقة تصنيف المخاطر التي أعدتها الهيئة الفرنسية للتأمين على التجارة خلال سنة 2016، تم تصنيف البنوك الجزائرية على أنها بنوك مرتفعة الخطر ومنحت التصنيف (**C**) [4]، ما يعني أن بنك الجزائر مازال يعتمد تصنيفات هذه الهيئة، بينما أقر من خلال تقرير الاستقرار المالي والنقدي لسنة 2015 أن البنوك الجزائرية قد بدأت العمل في نظام تصنيف المخاطر وهو في مرحلته الأولى (**SNB**).

الدعامة الثانية: الرقابة الاحترازية (الإشرافية)

أقر بنك الجزائر من خلال النظام رقم 02-03 المذكور أعلاه والمتعلق بالمراقبة الداخلية للبنوك والمؤسسات المالية، مجموعة من الشروط التي يجب أن تتقيد بها هذه المؤسسات وفق ما نصت عليه المادة رقم (03)، وهي تتمثل فيما يلي:

ومن خلال الأمر رقم 03-11 المؤرخ في 26 أوت 2003، تم تعزيز عملية الرقابة الداخلية من خلال انشاء اللجنة المصرفية، وهي لجنة مخولة بمراقبة مدى احترام البنوك والمؤسسات المالية للأحكام التشريعية والتنظيمية المطبقة عليها، وتطبيق العقوبات في حال عدم التقيد بهذه الاجراءات وذلك وفق ما نصت عليه المادة رقم (105).

كما تم ذكره سابق، يسعى بنك الجزائر لتطبيق هذه الاتفاقية، وهذا لاحظناه من خلال الاجراءات المتخذة لتطبيق الدعامة الثانية، غير أنه توجد نقائص، فقد تم الاعتراف بالمخاطر دون إدراج طرق لقياسها، ومع هذا يتم الزام البنوك بوضع أنظمة لمراقبتها والحد منها، ما يبين أن اعتماد هذه البنوك على الطرق التقليدية لتقدير المخاطر (الاعتماد عل الأوزان الترجيحية للمخاطر التي أقرتها اتفاقية بازل 1، والاهتمام بالمخاطر الائتمانية فقط)، كما يحث على ضرورة الابلاغ عن نتائج تقدير المخاطر لدراستها، دون الزام البنوك بتشكيل لجنات للتدقيق، فالرقابة الفعالية تكون في ظل نتائج التقدير السليم لهذه المخاطر، والتي تتأتى من خلال الاعتماد على لجان متخصصة وآليات دقيقة.

تكميلا لما جاء في الأمر رقم 03-11 المؤرخ في 26 أوت 2003، قام بنك الجزائر بإصدار النظام رقم 11-08 المؤرخ في 28 نوفمبر 2011، وقد نص النظام الجديد نص في المادة الأولى على تحديد مضمون الرقابة الداخلية التي يجب على البنوك والمؤسسات المالية تطبيقها والتي تهدف إلى ما يلي[5]:

- ✓ الأخذ بعين الاعتبار جميع المخاطر.
- ✓ احترام الإجراءات الداخلية والمطابقة مع الأنظمة والقوانين.
- ✓ الشفافية ومتابعة العمليات البنكية.
- ✓ التحكم في النشاطات والسير الجيد للنشاطات.

كما أنه ومن خلال النظام رقم 14-01 المؤرخ في 16 فيفري 2014، ووفقا لما جاء في المادة رقم (33)، فإنه يجب على البنوك والمؤسسات المالية أن تضع نظام تقييم داخلي لملاءمة أموالها الخاصة وذلك لتغطية المخاطر المتعرض لها أو الممكنة الحدوث،

بحيث يكون هذا النظام مزودا بوثائق ويراجع بانتظام، كما يجب أن يسمح هذا النظام بإعداد عرض حال دوري لهيئة المداولة وللجهاز التنفيذي حول ملاءمة الأموال الخاصة للمخاطر المتعرض لها وحول الفوارق الممكنة[6].

الدعامة الثالثة: انضباط السوق

ما يمكن استنتاجه من الاجراءات المتخذة لتطبيق الدعامة الثانية، وخصوصا قرار انشاء لجنة مصرفية لمراقبة البنوك ومدى التزامها بالقوانين، هو في حد ذاته يعد خطوة نحو تطبيق الدعامة الثالثة، ذلك لأن الزام البنوك بتقديم كل المعلومات التي تخص عملية تقدير المخاطر والنتائج المتعلقة بها، يعبر عن رغبة بنك الجزائر في ارساء مفهوم الشفافية، ولكن لحد الآن لم يتم اصدار أي تعليمة تفرض على البنوك الافصاح عن مؤشراتها المالية، كما أن المتصفح لمواقع البنوك، وبالأخص البنوك العمومية، يجد فقط معلومات سطحية لا يمكن من خلالها الحكم على حقيقة الوضع المالية للبنك، ويبدو الأمر غريبا خصوصا أن لجنة بازل أقرت هذه الدعامة ضمن الاتفاقية التي أُصدرت في سنة 2004 (بازل2)، وعليه وحتى سنة 2006 لا يوجد افصاح حقيقي وملموس للبنوك عن المعلومات المالية والمحاسبية الخاصة بها.

ذكرنا سابقا في أن بنك الجزائر لم يصدر أية تعليمة تخص الافصاح عن معلومات البنوك والمؤسسات المالية خصوصا في ظل الاجراءات المتخذة لتطبيق دعائم بازل 2، لكن يبدو أن ما حدث جراء الأزمة المالية، جعل بنك الجزائر يهتم بهذه النقطة، لكون غياب المعلومة أو تزييفها قد يؤدي إلى مخاطر وهو ما حدث في الأزمة المالية (مثلا عندما تم منح البنوك تصنيفات لا تعكس الصورة الحقيقة لجدارتها الائتمانية).

ومن خلال التعليمة رقم 09-05 المؤرخة في 30 جويلية 2009، والمتعلقة بالإعلان عن القروض الممنوحة من قبل البنوك والمؤسسات المالية للمؤسسات التي يكونون مساهمين فيها، ألزم بنك الجزائر في نص المادة رقم (04)، بإعلان هذه المعلومات وفق نموذج موقع من الهيئة المسؤولة عن تقديم التقارير، بحيث تصدر هذه الإعلانات مرة كل شهرين، وعدم الامتثال لهذه الأحكام يعرض المخالفين إلى الاحالة على اللجنة المصرفية وفق ما نصت عليه المادة رقم (06) من نفس التعليمة.

خلال سنة 2011 بدأ العمل على مشروع "**SYNOBA**"، وذلك في إطار مواصلة إقامة نظام التنقيط البنكي الجزائري، ويسمح هذا النظام بالمعالجة والاستغلال الآلي للتقارير الاحترازية، ويهدف هذا النظام إلى إعلامية مجمل التقارير المحاسبية والاحترازية التي تسلمها من البنوك والمؤسسات المالية بواسطة تحميل مغناطيسي، وجعل رقابتها آلية للتأكد من تناسق المعطيات بين مختلف التقارير والسماح باستخراج البيانات حسب الاحتياجات[7] ، وقد تم تكييفه مع أشغال النظام الاحترازي الجديد لمتطلبات بازل2 خلال سنة 2015.

ومن خلال النظام رقم 14-01 المؤرخ في 16 فيفري 2014، عاد بنك الجزائر ليؤكد على ضرورة الافصاح المالي من خلال المادة رقم (35)، التي بموجبها يلزم البنوك والمؤسسات المالية بوضع إجراء كتابي مصادق عليه من طرف هيئة المداولة التي تحدد كيفيات نشر المعلومات والرقابة الواجب ممارستها على العملية بكاملها، وذلك بمراعاة الأحكام القانونية والتنظيمية، وفي نص المادة رقم (36)، ألزم هذه المؤسسات بنشر المعلومات الكمية والنوعية المتعلقة بهيكل أموالها الخاصة وممارستها في مجال تسيير المخاطر ومستوى تعرضاتها للمخاطر ومدى ملاءمة أموالها الخاصة لمخاطر المتعرض لها ونتائجها ووضعيتها المالية، وكذا نشر المعلومات الأساسية المتعلقة بأنشطة تسييرها[8].

3- الإجراءات المتخذة في سبيل تطبيق مقررات بازل 3

سعيا منه لمواكبة أهم المستجدات على مستوى الساحة البنكية الدولية، عمل بنك الجزائر على سن مجموعة من القوانين لتمهيد تطبيق مقررات بازل 3، حيث اهتم بتعزيز نسبة الملاءة، وتحسين نسبة السيولة للبنوك بما يضمن مواجهة مخاطر لاحقة.

3-1- تعزيز نسبة الملاءة:

بغية تحديد نسبة الملاءة المطبقة على البنوك، تم إصدار النظام 14-01 المؤرخ في 16 فيفري 2014، والذي يلزم البنوك من خلال المادة 2 على تطبيق نسبة ملاءة قدرها 9.5%، كما حددت المادة (5) كيفية حسابها بالعلاقة التالية:

$$\frac{\text{الأموال الخاصة القانونية}}{\text{مخاطر الائتمان+مخاطر السوق+مخاطر التشغيلية}} \geq 9.5\%$$

نصت المادة (3) من النظام رقم 14-01 على أن الأموال الخاصة يجب أن تغطي كلا من مخاطر القرض والمخاطر التشغيلية ومخاطر السوق بنسبة 7% على الأقل، بينما جاءت المادة 04 لتقر بتشكيل وسادة أمان تتكون من أموال خاصة قاعدية تغطي 2.5% من المخاطر المرجحة، كما أن المخاطر المدرجة في هذه النسبة تعالج وفق اتفاقية بازل 2.

3-2- تدعيم السيولة:

في إطار تعزيز السيولة البنكية أصدر بنك الجزائر النظام رقم 11-04 في 24 ماي 2011، والذي يتضمن تعريف، قياس، تحليل، وتسيير خطر السيولة، حيث ألزمت المادة (02) منه البنوك بحيازة السيولة الكافية لمواجهة التزاماتها، كما نصت المادة (03) على احترام المعامل الأدنى للسيولة، والذي يمثل نسبة بين الأصول المتوفرة والممكن تحقيقها على المدى القصير والتزامات التحويل المستلمة من جهة، ومن جهة أخرى بين الاستحقاقات تحت الطلب والالتزامات المقدمة، ووفقا لما جاء في المادة (3) من نفس النظام فقد حددت هذه النسبة بـ 100% على الأقل، وفق الصيغة التالية[9] :

$$\text{نسبة السيولة} = \frac{\text{الأصول السائلة في الأجل القصير}}{\text{الخصوم المستحقة في الأجل القصير}} \geq 100\%$$

كما أن التعليمة رقم 11-07 الصادرة في 21 ديسمبر 2011 من خلال المادة (02) ألزمت البنوك بتبليغ هذه النسبة في نهاية كل ثلاثي، والمادة رقم (03) وضحت نماذج تبليغ معاملات السيولة كما يلي[10]:

- النماذج 5000، 5001 و5002 لمعامل السيولة للشهر المقبل.
- النماذج 5003، 5004 و5005 لمعامل السيولة (معامل المراقبة) مع الأخذ في الاعتبار وضعية السيولة المتوقعة في نهاية الثلاثي.

النموذج 5006 لمعامل السيولة لكل من الشهرين الأخيرين في كل ثلاثي.

المحور الثاني: تسيير المخاطر البنكية في البنوك الجزائرية

1- تصميم استبيان الدراسة:

من أجل الوقوف على واقع تسيير المخاطر البنكية في البنوك الجزائرية، قمنا بإعداد استبيان موجه للبنوك العاملة بالجزائر، ومن خلال هذا المحور سنتطرق للمنهجية المتبعة في إعداد وتنظيم استمارة الاستبيان.

1-1- مجتمع وعينة الدراسة:

يتكون مجتمع الدراسة من البنوك الجزائرية العمومية منها وكذا الخاصة الأجنبية العاملة بالجزائر، وقد استخدمنا طريقة المسح الشامل من خلال توزيع استبيان على المديريات العامة بالبنوك الجزائرية (20 بنكا)، وذلك للإحاطة بجميع التفاصيل على المستوى

الكلي، وقد تمكنا من جمع 82 إجابة من أصل 93 استمارة موزعة، ما يعني أن نسبة الاسترجاع تمثل 88.17%، وتمثل هذه الإجابات مجموع 17 بنكا منها 5 بنوك عمومية و12 بنكا خاصا، وباقي البنوك لم نتحصل على إجابة منها.

وقد وجه هذا الاستبيان إلى الموظفين المسؤولين عن عملية تسيير المخاطر البنكية في البنوك محل الدراسة، حيث بلغ العدد الإجمالي لهم 82 موظفا، اختلف عددهم وتوزيعهم من بنك لأخر.

1-2- تنظيم وهيكل الاستبيان:

تم إعداد هذا الاستبيان باتباع مجموعة من الخطوات بداية ببناء هيكل الاستبيان، ثم عرضه على المشرف لتصويبه، وتعديله وفق توجيهاته، ومن ثم تم عرضه على مجموعة من المحكمين وتعديله وفق توجيهاتهم، وقد تم تقسيم الاستبيان إلى قسمين كما يلي:

- **القسم الأول:** يتضمن البيانات الشخصية والوظيفية لأفراد العينة، والتي تتمثل في الجنس، العمر، المؤهل العلمي، التخصص العلمي، الخبرة، نوع البنك (عمومي أو خاص أو مختلط).
- **القسم الثاني:** ويشمل المحاور الرئيسية للاستبيان والتي تتكون في مجملها من75 سؤال حول عملية تسيير المخاطر البنكية وفق ما اقرته لجنت بازل في اتفاقها الثاني والثالث وكذا وفق ما أقره بنك الجزائر، وتتمثل هذه المحاور فيما يلي:
  - **المحور الأول:** خصص لدراسة تطابق مبادئ تسيير المخاطر في البنوك الجزائرية مع مبادئ لجنة بازل وقد ضم 13 عبارة.
  - **المحور الثاني:** يتناول هذا المحور تسيير المخاطر في البنوك الجزائرية، ويضم 24 عبارة شملت أنواع المخاطر البنكية المختلفة وطرق تحديدها وقياسها في البنوك الجزائرية من جهة، وطرق تحديدها وقياسها وفقا لمعايير بازل من جهة أخرى.
  - **المحور الثالث:** خصص لدراسة الرقابة الداخلية على المخاطر البنكية، وافصاح البنوك عن المعلومات المالية، ويضم 18 عبارة.
  - **المحور الرابع:** وهو يبين اقتراحات ورؤية الباحث حول آليات تطوير عملية تسيير المخاطر البنكية في البنوك الجزائرية لمواكبة معايير لجنة بازل وتسهيل تطبيقها، ويضم هذا المحور 20 عبارة.

2- دراسة الخصائص الشخصية لأفراد العينة:

يضم القسم الأول من الاستبيان البيانات الشخصية والوظيفية لأفراد العينة، وبعد المعالجة الاحصائية تحصلنا على مجموعة من الخصائص. كما يلي:

- **الجنس:** عينة الدراسة اشتملت على 82 موظف، منهم 63 ذكور أي ما يمثل نسبة 76.8%، أما فئة الإناث فقدر عددهم بـ 19 موظفة أي ما يمثل نسبة 23.2%، وهو ما يبين أن البنوك تعتمد بنسبة كبيرة على عنصر الرجال في القيام بعمليات تسيير المخاطر ومتابعتها.
- **العمر:** 26.8% من أفراد العينة هم من الفئة العمرية [30-40[، و39.0% هم ضمن الفئة العمرية [40-50[، و34.1% كانت أعمارهم أكثر من 50 سنة، حيث نلاحظ أن الفئة العمرية ذات النسبة الأكبر في العينة هي بين 40 و50 سنة تليها الفئة العمرية الثالثة بـ 50 سنة وأكثر، وهو ما يبين أن أفراد عينة الدراسة لديهم مستوى من النضج العقلي والفكري لإعطاء إجابات واضحة ودقيقة.
- **المؤهل العلمي:** يتبين لنا أن فئة حملة الشهادات الجامعة قد طغت، وهو ما يعكس مستوى التأهيل العلمي لديهم لتقديم إجابات يعول عليها، وقد تبين أن أغلب مستقصيي الدراسة من فئة حملة الليسانس الصدارة بـ 67.1% من اجمالي أفراد العينة، تليها فئة حملة الماستر بـ 25.6%، ثم فئة حملة شهادة الماجيستير بنسبة 6.1%، وفي الأخير فئة

حملة الشهادات الأخرى بنسبة مساهمة قدرت بـ 1.2%، وترجع هذه النسبة إلى الأقدمية في العمل وعامل الخبرة، كما أن عدم وجود حملة شهادة الدكتوراه يعود لكون هؤلاء يفضلون العمل الأكاديمي.

- **التخصص العلمي:** توزيع أفراد العينة حسب متغير التخصص العلمي يبين أن العينة قد انحصرت ضمن ثلاثة تخصصات، هي المحاسبة والمالية والبنوك وتخصص مراجعة وتدقيق، وذلك لاعتبار أن هذه التخصصات في صلب العمل البنكي ولكون مجال تسيير المخاطر مجال حساس يتطلب مختصين ذوي معرفة ودراية بمختلف التطورات التي يشهدها المجال البنكي بشكل خاص والمجال المالي بشكل عام، في حين مثل تخصص إدارة الأعمال نسبة 2.4% وتخصصات أخرى مثلت 8.5%، ويعزى سبب عمل هؤلاء في مثل هذه الوظيفة إلى عامل الخبرة أو امتلاكهم شهادات تطبيقية في العمل البنكي.
- **الخبرة المهنية:** يعد عامل الخبرة المهنية عاملا رئيسيا في المجال البنكي، ذلك لما تخلفه التراكمات العلمية والتجارب من آثار لدى الموظفين، لكون العمل في مجال تسيير المخاطر يتطلب خبرة كبيرة ودراية واسعة بالتطورات التي تحصل في الساحة البنكية، وقد تبين أن أغلب المستجوبين انحصر في فئتين اثنتين، حيث مثلت نسبة الموظفين الذين خدموا لأكثر من 10 سنوات أعلى نسبة بـ 73.2% من اجمالي أفراد العينة، في حين مثلت فئة الموظفين الذين خدموا ما بين 5-10 سنوات، ثاني نسبة بـ 26.8%، كما أن فئة أقل من 5 سنوات لم تشمل أي موظف، وهو ما يبين أن هذا المجال يتطلب خبرة كبيرة.
- **نوع البنك:** يتبن من خلال معطيات الجدول أعلاه أن معظم أفراد عينة الدراسة قد تركز عملهم في البنوك الخاصة بنسبة 56.1%، وهذا راجع إلى عدد البنوك الخاصة في الجزائر، ثم البنوك العمومية التي ساهمت بـ 37.8% من اجمالي الإجابات المتحصل عليها، في حين مثلت نسبة 6.1% مجموع الموظفين العاملين بالبنوك المختلطة.

3- اختبار صدق وثبات أداة الدراسة:

بهدف اختبار صدق وثبات أداه الدراسة، قمنا باستخدام عدة اختبارات نوجزها فيما يلي:

3-1- اختبار صدق أداة الدراسة: لتبيين صدق أداة الدراسة تم اعتماد اختبارين، حيث تم اعتماد الصدق الظاهري، وذلك من خلال عرض استمارة الاستبيان على المشرف لتصويبه وفق توجيهاته، ثم تم عرضه على لجنة تحكيم مختصة في الموضوع، لنخرج في الأخير بالصيغة النهائية التي تم عرضها على البنوك العاملة بالجزائر، أما الاختبار الثاني فيتمثل في الصدق البنائي لأداة الدراسة، وذلك من خلال حساب مصفوفة الارتباط المبينة نتائجها في الجدول التالي:

الجدول رقم (01): نتائج الصدق البنائي لأداة الدراسة

المحاور	معامل بيرسون	مستوى الدلالة
المحور الأول: تطابق مبادئ تسيير المخاطر في البنوك الجزائرية مع مبادئ لجنة بازل	0,943	0,000
البعد الأول: مبادئ تتعلق بإدارة البنك	0,670	0,000
البعد الثاني: مبادئ تتعلق بسياسات تسيير المخاطر	0,466	0,000
البعد الثالث: مبادئ تتعلق بالرقابة على المخاطر البنكية	0,874	0,000
المحور الثاني: تطابق عملية تسيير المخاطر مع معايير لجنة بازل	0,898	0,000
البعد الأول: نسبة كفاية رأس المال	0,239	0,031
البعد الثاني: تسيير مخاطر الائتمان	0,777	0,000
البعد الثالث: تسيير مخاطر التشغيل	0,720	0,000

البعد الرابع: تسيير مخاطر السوق	0,750	0,000
البعد الخامس: تسيير مخاطر اللاسيولة	0,106	0,003
المحور الثالث: الرقابة الداخلية على المخاطر البنكية والافصاح عن المعلومات.	0,829	0,000
البعد الأول: الرقابة الداخلية على المخاطر البنكية	0,479	0,000
البعد الثاني: الافصاح عن المعلومات	0,824	0,000
المحور الرابع: طرق تطوير عملية تسيير المخاطر لمواكبة معايير لجنة بازل	0,104	0,009
البعد الأول: تتعلق بعضوية بنك الجزائر	0,420	0,000
البعد الثاني: ترسيخ مفهوم تسيير المخاطر في البنك	0,453	0,000
البعد الثالث: تعزيز أساليب تسيير المخاطر البنكية	0, 58	0,006
البعد الرابع: زيادة الإفصاح عن البيانات والمؤشرات المالية للبنوك	0,490	0,000
البعد الخامس: الرقابة الداخلية	0,241	0,029
البعد السادس: تنويع نشاطات البنك والاندماج في السوق المالي	0,028	0,008

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات برنامج **Spss**

يبين الجدول أعلاه نتيجة معامل الارتباط برسون المعنوية بين المحاور والدرجة الكلية للأداة، حيث أنها كلها أقل من مستوى الدلالة المعتمد 0.05 ما يدل على وجود علاقة ارتباط موجبة بينهم، حيث تراوحت قيم معامل الارتباط بين 0.943- 0.028، ما يبين الارتباط البنائي للاستبيان.

3-2- اختبار ثبات أداة الدراسة: تم اختبار ثبات أداة الدراسة باعتماد اختبار ألفا كرونباخ، والنتائج موضحة كما يلي:

الجدول رقم (02): نتائج اختبار معامل الثبات ألفا كرونباخ

المتغير	معامل الثبات ألفا كرونباخ	مستوى القياس
المحور الأول: تطابق مبادئ تسيير المخاطر في البنوك الجزائرية مع مبادئ لجنة بازل	0,893	ممتاز
البعد الأول: مبادئ تتعلق بإدارة البنك	0,895	ممتاز
البعد الثاني: مبادئ تتعلق بسياسات تسيير المخاطر	0,895	ممتاز
البعد الثالث: مبادئ تتعلق بالرقابة على المخاطر البنكية	0,891	ممتاز
المحور الثاني: تطابق عملية تسيير المخاطر مع معايير لجنة بازل	0,894	ممتاز
البعد الأول: نسبة كفاية رأس المال	0,896	ممتاز
البعد الثاني: تسيير مخاطر الائتمان	0,894	ممتاز
البعد الثالث: تسيير مخاطر التشغيل	0,894	ممتاز
البعد الرابع: تسيير مخاطر السوق	0,892	ممتاز
البعد الخامس: تسيير مخاطر اللاسيولة	0,897	ممتاز
المحور الثالث: الرقابة الداخلية على المخاطر البنكية والافصاح عن المعلومات.	0,894	ممتاز
البعد الأول: الرقابة الداخلية على المخاطر البنكية	0,896	ممتاز
البعد الثاني: الافصاح عن المعلومات	0,893	ممتاز
المحور الرابع: طرق تطوير عملية تسيير المخاطر لمواكبة معايير لجنة بازل	0,897	ممتاز

البعد الأول: تفعيل عضوية بنك الجزائر	0,900	ممتاز
البعد الثاني: ترسيخ مفهوم تسيير المخاطر في البنك	0,896	ممتاز
البعد الثالث: تعزيز أساليب تسيير المخاطر البنكية	0,898	ممتاز
البعد الرابع: زيادة الإفصاح عن البيانات والمؤشرات المالية للبنوك	0,895	ممتاز
البعد الخامس: الرقابة الداخلية	0,899	ممتاز
البعد السادس: تنويع نشاطات البنك والاندماج في السوق المالي	0,897	ممتاز
الاستبيان ككل	**0,897**	**ممتاز**

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات برنامج **SPSS**

يقر الجدول أعلاه بأن معاملات الثبات الجزئية حققت نتائج ممتازة في كل المحاور والأبعاد ، حيث بلغت قيم اختبار ألفا كرونباخ نتائج تراوحت ما بين 0.900- 0.891 ،أما ثبات الأداة ككل فقد قدرت قيمة ألفا كرونباخ بـ 0.8.97، وهي تدل على ثبات ممتاز لنتائج الدراسة حسب المقاييس المحددة في الدراسة الاقتصادية .

4- اختبار فرضيات الدراسة:

بهدف الاجابة على اشكالية الدراسة واختبار الفرضيات تم اعتماد نوعين من انماط الاختبار، حيث يعتمد النمط الأول على اتجاه آراء فرد العينة، بينما يعتد النمط الثاني على دراسة الفروقات، وفي هذا الصدد سنقوم باختبار فرضيتين، الأولى حسب نوع البنك، والثانية حسب الخبرة المهنية لأفراد عينة الدراسة.

4-1- اختبار النمط الأول من الفرضيات:

ضمن هذا النمط سنقوم باختبار أربع فرضيات، حيث تتعلق كل فرضية منها بمحور من محاور الدراسة الأربعة كما يلي:

- **اختبار الفرضية الرئيسية الأولى وفروعها:** تتعلق الفرضية الأولى بتبني البنوك العاملة بالجزائر لمبادئ تسيير المخاطر التي أقرتها لجنة بازل، وفي هذا الصدد قسم المحور الأول لثلاثة أبعاد، كل بعد يجيب عن فرضية فرعية، والجدول الموالي يبين نتائج اختبار **T** ستودنت لعبارات المحور الأول.

الجدول رقم (03): نتائج اختبار ستودنت للفرضية الرئيسية الأول وفروعها

	الاختبار T	مستوى الدلالة	درجة الحرية	الوسط الفرضي
الفرضية الفرعية الأولى	53.67	0.000	81	3
الفرضية الفرعية الثانية	32.97	0.000	81	3
الفرضية الفرعية الثالثة	15.9	0.000	81	3
الفرضية الرئيسية الأولى	**34.266**	**0.000**	**81**	**3**

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات برنامج **SPSS**

بالنسبة للفرضية الفرعية الأولى، نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن قيمة اختبار ستودنت بلغت حدود 53.67، بمستوى دلالة قدر ب 0.00 وهو ما يؤكد على الدلالة الإحصائية للاختبار عند مقارنته بمستوى الدلالة المعتمد ألا وهو 0.05، وهذا ما يجعلنا نرفض الفرضية الصفرية ونقبل البديلة، ما **يجعلنا نستنتج أن البنوك الجزائرية تتطابق مع لجنة بازل في المبادئ المتعلقة بإدارة البنك حسب أراء عمال بنوك عينة الدراسة.**

تبين نتائج اختبار الفرضية الفرعية الثانية أن قيمة اختبار ستودنت بلغت قيمة 32.97 ، قد حققت مستوى دلالة قدر ب 0.00 وهو أقل من مستوى الدلالة المعتمد في الدراسة والمقدر بـ 0.05 ما يؤكد على الدلالة الإحصائية للاختبار، وهذا ما

يجعلنا نرفض الفرضية الصفرية ونقبل البديلة ما **يجعلنا نستنتج أن البنوك الجزائرية تتطابق مع لجنة بازل في المبادئ المتعلقة بسياسات تسيير المخاطر حسب أراء عمال بنوك عينة الدراسة.**

يبين الجدول أعلاه نتائج اختبار الفرضية الفرعية الثالثة، حيث بلغت قيمة اختبار ستودنت 15.9 والتي نلاحظ أنها حققت مستوى دلالة قدر ب 0.00 وهو أقل من مستوى الدلالة المعتمد في الدراسة والمقدر بـ 0.05 ما يؤكد على الدلالة الإحصائية للاختبار، وهذا ما يجعلنا نرفض الفرضية الصفرية ونقبل البديلة ما **يجعلنا نستنتج أن البنوك الجزائرية تتطابق مع لجنة بازل في المبادئ المتعلقة بالرقابة على المخاطر البنكية حسب أراء عمال بنوك عينة الدراسة.**

وعن نتيجة اختبار الفرضية الرئيسية الأولى فقد تبين من خلال الجدول أعلاه أن قيمة اختبار ستودنت بلغت 34.266، بمستوى دلالة قدر ب 0.00 وهو أقل من مستوى الدلالة المعتمد 0.05 ما يؤكد على الدلالة الإحصائية للاختبار، وهذا ما يجعلنا نرفض الفرضية الصفرية ونقبل البديلة ، ما **يجعلنا نؤكد على صحة الفرضية الرئيسية الأولى بمعنى "أن البنوك الجزائرية تتبنى مبادئ تسيير المخاطر وفق ما أقرته لجنة بازل حسب أراء عمال بنوك عينة الدراسة.**

- **اختبار الفرضية الرئيسية الثانية وفروعها:** تتعلق الفرضية الرئيسية الثانية أنه في ظل تخلف البنوك الجزائرية في تطبيق اتفاقيات بازل، فإنه لا يوجد تطابق تام بين أساليب تسيير المخاطر البنكية في البنوك الجزائرية وما تنص عليه اتفاقيات لجنة بازل ، وفي هذا الصدد قسم المحور الأول لخمسة أبعاد، كل بعد يجيب عن فرضية فرعية، والجدول الموالي يبين نتائج اختبار **T** ستودنت لعبارات المحور الأول.

الجدول رقم (02): اختبار ستودنت للفرضية الرئيسية الثانية وفروعها

		الاختبار T	مستوى الدلالة	درجة الحرية	الوسط الفرضي
الفرضية الفرعية الأولى		62.284	0.000	81	3
الفرضية الفرعية الثانية	الجزء الأول	34.769	0.000	81	3
	الجزء الثاني	30.186	0.000	81	3
	البعد الثاني	**37.336**	**0.000**	**81**	**3**
الفرضية الفرعية الثالثة		37.151	0.000	81	3
الفرضية الفرعية الرابعة		3.247-	0.002	81	3
الفرضية الفرعية الخامسة		58.593	0.000	81	3
الفرضية الرئيسية الثانية		**34.266**	**0.000**	**81**	**3**

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات برنامج **SPSS**

يبين الجدول أعلاه نتائج اختبار الفرضية الفرعية الأولى، حيث بلغت قيمة اختبار ستودنت 62.284، بمستوى دلالة قدر بـ 0.00 وهو ما يؤكد على الدلالة الإحصائية للاختبار عند مقارنته بمستوى الدلالة المعتمد ألا وهو 0.05، وهذا ما يجعلنا نرفض الفرضية الصفرية ونقبل البديلة ما **يجعلنا نستنتج صحة الفرضية القائلة أن البنوك الجزائرية تتطابق مع لجنة بازل في تحديد نسبة كفاية رأس المال حسب أراء عمال بنوك عينة الدراسة،** والملاحظ من النظام الخاص بهذه النسبة أنه يتفق مع اتفاقية بازل 3 (9.5%خلال المرحلة الانتقالية لتطبيق بازل 3) من حيث النسبة فقط، بينما مكونات النسبة تتوافق مع ما ورد في اتفاقية بازل2.

بالنسبة للنتائج اختبار الفرضية الفرعية الثانية، فقد بلغت قيمة اختبار ستودنت لبعد تسيير مخاطر الائتمان وأجزائه ، حيث نلاحظ بلوغ اختبار ستودنت للبعد قيمة 37.336 بمستوى دلالة قدر بـ 0.00 وهو أقل من مستوى الدلالة المعتمد في

الدراسة والمقدر بـ 0.05 ما يؤكد على الدلالة الإحصائية للاختبار، وهذا ما يجعلنا نرفض الفرضية الصفرية ونقبل البديلة ، ما يجعلنا نستنتج أن البنوك الجزائرية **تتطابق مع لجنة بازل في تسيير المخاطر الائتمان**.

يبين الجدول أعلاه قيمة اختبار ستودنت للفرضية الفرعية الثالثة التي بلغت 37.151 ، محققة بذلك مستوى دلالة قدر بـ 0.00 وهو أقل من مستوى الدلالة المعتمد في الدراسة والمقدر بـ 0.05 ما يؤكد على الدلالة الإحصائية للاختبار، وهذا ما يجعلنا نرفض الفرضية الصفرية ونقبل البديلة ، ما **يجعلنا نستنتج أن البنوك الجزائرية تتطابق مع لجنة بازل في تسيير مخاطر التشغيل وفق ما أقرته اتفاقية بازل2 حسب أراء عمال بنوك عينة الدراسة.**

يبين الجدول أعلاه قيمة اختبار ستودنت البالغة قيمة -3.247، والتي نلاحظ أنها حققت مستوى دلالة قدر بـ 0.002 وهو أقل من مستوى الدلالة المعتمد في الدراسة والمقدر بـ 0.05 ما يؤكد على الدلالة الإحصائية للاختبار ، وهذا ما يجعلنا نرفض الفرضية الصفرية ونقبل البديلة، ما **يجعلنا نستنتج أن موظفي البنوك الجزائرية المدروسين لم يبدو برأيهم حول مدى تطابق عمل البنوك الجزائرية مع لجنة بازل في تسيير مخاطر السوق، وبالتالي نرفض هذه الفرضية**

يبين الجدول أعلاه قيمة اختبار ستودنت البالغة قيمة 58.593، والتي نلاحظ أنها حققت مستوى دلالة قدر بـ 0.00 وهو أقل من مستوى الدلالة المعتمد في الدراسة والمقدر بـ 0.05 ما يؤكد على الدلالة الإحصائية للاختبار، وهذا ما يجعلنا نرفض الفرضية الصفرية ونقبل البديلة ، ما **يجعلنا نستنتج أن عمال البنوك الجزائرية المدروسين يقرون بدرجة عالية جدا على تطابق عمل البنوك الجزائرية مع لجنة بازل في تسيير مخاطر عدم السيولة**

يبين الجدول أعلاه قيمة اختبار ستودنت البالغة قيمة 34.266 ، حيث نلاحظ أنها حققت مستوى دلالة قدر ب 0.00 وهو أقل من مستوى الدلالة المعتمد 0.05، ما يؤكد على الدلالة الإحصائية للاختبار ، وهذا ما يجعلنا نرفض الفرضية الصفرية ونقبل البديلة، ما يجعلنا نؤكد على صحة الفرضية الرئيسية الثانية بمعنى **"أنه توجد نقائص في تطبيق البنوك الجزائرية لأساليب تسيير المخاطر التي أقرتها لجنة بازل حسب أراء عمال بنوك عينة الدراسة**

- **اختبار الفرضية الرئيسية الثالثة:** تتعلق الفرضية الرئيسية الثالثة بتوفر البنوك العاملة بالجزائر على نظام رقابة داخلية فعال والجدول الموالي يبين نتائج اختبار **T** ستودنت لعبارات البعد الأول من المحور الثالث.

الجدول رقم (03): نتائج اختبار T ستودنت للفرضية الرئيسية الثالثة وفروعها

		الاختبار T	مستوى الدلالة	درجة الحرية	الوسط الفرضي
الفرضية الرئيسية الثالثة	الجزء الأول	66.879	0.000	81	3
	الجزء الثاني	11.513	0.000	81	3
	الجزء الثالث	23.075	0.000	81	3
	البعد الأول	**49.775**	**0.000**	**81**	**3**

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات برنامج **SPSS**

يبين الجدول أعلاه قيمة اختبار ستودنت لبعد **الرقابة الداخلية على المخاطر البنكية** وأجزائه، حيث نلاحظ بلوغ اختبار ستودنت للبعد ككل قيمة 49.775 بمستوى دلالة قدر ب 0.00 وهو أقل من مستوى الدلالة المعتمد في الدراسة والمقدر بـ 0.05 ما يؤكد على الدلالة الإحصائية للاختبار، وهذا ما يجعلنا نرفض الفرضية الصفرية ونقبل البديلة ، ما **يجعلنا نستنتج أن البنوك الجزائرية تتوفر على نظام رقابة داخلية فعالة على المخاطر البنكية حسب أراء عمال بنوك عينة.**

- **اختبار الفرضية الرئيسية الرابعة:** تتعلق هذه الفرضية بعدم وجود إفصاح عن البيانات المالية في البنوك العاملة بالجزائر وقد تم اختبار هذه الفرضية من خلال البعد الثاني للمحور الثالث، والجدول الموالي يبين نتائج اختبار **T** ستودنت لعبارات البعد الثاني من المحور الثالث.

الجدول رقم (04): نتائج اختبار T ستودنت للفرضية الرئيسية الرابعة وفروعها

		الاختبار T	مستوى الدلالة	درجة الحرية	الوسط الفرضي
الفرضية الرئيسية الرابعة	الجزء الأول	0.335-	0.739	81	3
	الجزء الثاني	47.425	0.000	81	3
	البعد الثاني	20.745	0.000	81	3

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات برنامج **SPSS**

يبين الجدول أعلاه قيمة اختبار ستودنت لبعد الإفصاح عن المعلومات و أجزائه، حيث نلاحظ بلوغ اختبار ستودنت للبعد ككل قيمة 20.745 بمستوى دلالة قدر ب 0.00 وهو أقل من مستوى الدلالة المعتمد في الدراسة والمقدر بـ 0.05 ما يؤكد على الدلالة الإحصائية للاختبار، وهذا ما يجعلنا نرفض الفرضية الصفرية ونقبل الفرضية البديلة ، ما **يجعلنا نستنتج أن البنوك الجزائرية تتبنى أساليب الافصاح عن المعلومات حسب أراء عمال بنوك عينة الدراسة.**

- **اختبار الفرضية الرئيسية الخامسة وفروعها:** تنص الفرضية على وجود طرق تمكن من تطوير عملية تسيير المخاطر لمواكبة معايير لجنة بازل، والجدول الموالي يبين نتائج اختبار **T** ستودنت لعبارات المحور الأول.

الجدول رقم (05): نتائج اختبار ستودنت للفرضية الرئيسية الخامسة وفروعها

	الاختبار T	مستوى الدلالة	درجة الحرية	الوسط الفرضي
الفرضية الفرعية الأولى	31.082	0.000	81	3
الفرضية الفرعية الثانية	87.408	0.000	81	3
الفرضية الفرعية الثالثة	39.70	0.000	81	3
الفرضية الفرعية الرابعة	35.450	0.000	81	3
الفرضية الفرعية الخامسة	36.193	0.000	81	3
الفرضية الفرعية السادسة	46.229	0.000	81	3
الفرضية الرئيسية الخامسة	**134.729**	**0.000**	**81**	**3**

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات برنامج **SPSS**

يبين الجدول أعلاه قيمة اختبار ستودنت لبعد طرق تطوير تتعلق بعضوية بنك الجزائر ، حيث بلغت قيمته 31.082 بمستوى دلالة قدر بـ 0.00 وهو أقل من مستوى الدلالة المعتمد في الدراسة والمقدر بـ 0.05 ما يؤكد على الدلالة الإحصائية للاختبار، وهذا ما يجعلنا نرفض الفرضية الصفرية ونقبل البديلة، ما **يجعلنا نستنتج أن البنوك الجزائرية توافق على ضرورة تفعيل عضوية بنك الجزائر في بنك التسويات الدولية ولجنة بازل حسب أراء أفراد العينة.**

يبين الجدول أعلاه قيمة اختبار ستودنت لبعد طرق تطوير تتعلق بترسيخ مفهوم تسيير المخاطر في البنك، حيث نلاحظ بلوغه قيمة 87.408بمستوى دلالة قدر ب 0.00 وهو أقل من مستوى الدلالة المعتمد في الدراسة والمقدر بـ 0.05 ما يؤكد على الدلالة الإحصائية للاختبار ، وهذا ما يجعلنا نرفض الفرضية الصفرية ونقبل البديلة، ما **يجعلنا نستنتج أن البنوك الجزائرية توافق على ترسيخ مفهوم تسيير المخاطر في البنك حسب أراء عمال بنوك عينة الدراسة**

يبين الجدول أعلاه اختبار ستودنت للبعد، حيث بلغت قيمته 39.7 بمستوى دلالة قدر بـ 0.00 وهو أقل من مستوى الدلالة المعتمد في الدراسة والمقدر بـ 0.05 ما يؤكد على الدلالة الإحصائية للاختبار، وهذا ما يجعلنا نرفض الفرضية الصفرية ونقبل البديلة ، ما **يجعلنا نستنتج أن البنوك الجزائرية توافق على تعزيز أساليب تسيير المخاطر البنكية**

نلاحظ بلوغ قيمته 35.450 بمستوى دلالة قدر بـ 0.00 وهو أقل من مستوى الدلالة المعتمد في الدراسة والمقدر بـ 0.05 ما يؤكد على الدلالة الإحصائية للاختبار، وهذا ما يجعلنا نرفض الفرضية الصفرية ونقبل البديلة ، ما **يجعلنا نستنتج أن البنوك الجزائرية توافق على زيادة الإفصاح عن البيانات والمؤشرات المالية للبنوك.**

نلاحظ بلوغ قيمة الاختبار 36.193 بمستوى دلالة قدر ب 0.00 وهو أقل من مستوى الدلالة المعتمد في الدراسة والمقدر بـ 0.05 ما يؤكد على الدلالة الإحصائية للاختبار ، وهذا ما يجعلنا نرفض الفرضية الصفرية ونقبل البديلة ، ما **يجعلنا نستنتج أن البنوك الجزائرية توافق على طرق تطوير الرقابة الداخلية حسب أراء عمال بنوك عينة الدراسة**

نلاحظ بلوغ قيمة الاختبار 46.229 بمستوى دلالة قدر ب 0.00 وهو أقل من مستوى الدلالة المعتمد في الدراسة والمقدر بـ 0.05 ما يؤكد على الدلالة الإحصائية له، وهذا ما يجعلنا نرفض الفرضية الصفرية ونقبل البديلة ما **يجعلنا نستنتج أن البنوك الجزائرية توافق على ضرورة تنويع نشاطاتها والاندماج في السوق المالي حسب أراء عمال بنوك عينة الدراسة**

يبين الجدول أعلاه قيمة اختبار ستودنت البالغة قيمة 134.729، حيث نلاحظ أنها حققت مستوى دلالة قدر بـ 0.00 وهو أقل من مستوى الدلالة المعتمد 0.05 ، ما يؤكد على الدلالة الإحصائية للاختبار ، وهذا ما يجعلنا نرفض الفرضية الصفرية ونقبل البديلة ، ما يجعلنا نؤكد على صحة الفرضية الرئيسية الرابعة بمعنى **"أن البنوك الجزائرية توافق على طرق تطوير عملية تسيير المخاطر لمواكبة معايير لجنة بازل حسب أراء عمال بنوك عينة الدراسة.**

4-2- اختبار النمط الثاني من الفرضيات:

يعتمد النمط الثاني من الفرضيات على دراسة الفروقات، وفي هذا الصدد سنقوم باختبار فرضيتين، الأولى حسب نوع البنك، والثانية حسب الخبرة المهنية لأفراد عينة الدراسة.

- **الفرضية الأولى:** من خلال هذه الفرضية سنختبر مدى تطابق أساليب تسيير المخاطر البنكية في البنوك العاملة بالجزائر مع معايير لجنة بازل، وذلك حسب نوع البنك، وبالتالي تنص الفرضية أنه **توجد فروقات ذات دلالة احصائية عند مستوى الدلالة 0.05 لتطابق عملية تسيير المخاطر البنكية في البنوك العاملة بالجزائر مع معايير لجنة بازل تعزى لنوع البنك**، وفيما يلي نتائج الاختبار:

جدول رقم (06): اختبار ANOVA للفرضية الأولى

مصدر التباين	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة F	SIG
بين المجموعات	**0.642**	**2**	0.321	9.005	0.00
داخل المجموعة	**2.816**	**79**	0.036		
الكلي	**3.458**	**81**			

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات برنامج **SPSS**

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه قيمة اختبار فيشر لدراسة الفروقات قد بلغت قيمة 9.005، وهي دالة احصائيا بالنظر إلى مستوى الدلالة البالغ قيمة 0.00 وهو أقل من مستوى الدلالة المعتمد في الدراسة (0.05)، ما يستدعي رفض الفرض الصفري وقبول الفرض البديل الذي يتضمن الفرضية الأولى التي تنص على أنه توجد فروقات ذات دلالة احصائية تعزى لنوع

البنك لتطابق أساليب تسيير المخاطر في البنوك العاملة بالجزائر مع معايير لجنة بازل. ذلك أن كل البنوك العاملة بالجزائر تخضع لقوانين بنك الجزائر والمكيفة مع معايير لجنة بازل، وبالتالي **توجد فروقات حسب نوع البنك**.

وبهدف تحديد الفروقات حسب نوع البنك نعرض الجدول التالي:

الجدول رقم (07): طريقة LSD لتحديد الفروقات

البنك (I)	البنك (J)	الفروقات في المتوسطات Mean Difference (I–J)	الخطأ المعياري	مستوى الدلالة
عمومي	خاص	0.186-	0.044	**0.00**
	مختلط	0.08-	0.091	**0.384**
خاص	عمومي	0.186	0.044	**0.00**
	مختلط	0.106	0.089	**0.237**
مختلط	عمومي	0.08	0.091	**0.384**
	خاص	0.106-	0.089	**0.237**

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات برنامج **SPSS**

جدول نلاحظ وجود اختلاف البنوك الخاصة والعمومية بالنظر إلى مستوى الدلالة البالغ قيمة 0.00 حيث أنه أقل من 0.05 ، ولا يوجد اختلاف ما بين البنوك العمومية والمختلطة، وبين المختلطة والخاصة، كما يتضح من خلال قيمة مستوى دلالة الاختبار الخاص بالفروقات والتي بلغت قيم على الترتيب 0.384، و 0.237، إذا أنها أكبر من 0.05.

- **الفرضية الثانية:** تنص هذه الفرضية أنه **توجد فروقات ذات دلالة احصائية عند مستوى الدلالة 0.05 بين إجابات أفراد للعينة حول طرق تطوير عملية تسيير المخاطر البنكية في البنوك العاملة بالجزائر تعزى لعامل الخبرة المهنية**، ونتائج اختبار هذه الفرضية موضحة من خلال الجدول التالي:

جدول رقم (08): اختبار ANOVA للفرضية الثانية

مصدر التباين	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة F	SIG
بين المجموعات	**0.001**	**1**	**0.001**	**0.123**	**0.727**
داخل المجموعة	**0.772**	**80**	**0.01**		
الكلي	**0.774**	**81**			

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات برنامج **SPSS**

نلاحظ من الجدول أعلاه قيمة اختبار فيشر لدراسة الفروقات قد بلغت قيمة 0.123 ، حيث أنها غير دالة إحصائيا بالنظر إلى مستوى الدلالة البالغ قيمة 0.727 ، حيث نلاحظ أنه أكبر من مستوى الدلالة المعتمد في الدراسة (0.05)، ما يستدعي قبول الفرضية الصفرية التي تنص على أنه **لا توجد فروقات ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة 0.05 لطرق تطوير عملية تسيير المخاطر لمواكبة معايير لجنة بازل تعزى لمتغير الخبرة**.

خلاصة:

من خلال ما تم عرضه سابقا تم التوصل إلى مجموعة من النتائج نوضحها في النقاط التالية:

- ✓ نسبة كفاية رأس المال التي أقرها بنك الجزائر تقدر بـ 9.5% وهي تتطابق مع ما جاء في مقررات بازل3 خلال الفترة الانتقالية، غير أنها تبقى أقل من النسبة المقررة من طرف اللجنة والتي تقدر بـ 10.5% بحلول سنة 2019، لكن النسبة الإجمالية للبنوك أكبر من التي أقرها بنك الجزائر وتجاوزت حدود ما فرضته اللجنة بكثير، فمنذ الأزمة المالية وإلى غاية سنة 2016 وجد أن البنوك الجزائرية تتمتع بملاءة عالية بين 16.5% سنة 2008 في ظل الأزمة المالية، و18.5% سنة 2016، وهو ما يبين عدم تأثر النظام البنكي الجزائري بتبعات الأزمة المالية.
- ✓ تحترم البنوك العاملة بالجزائر البند المتعلق بتخصيص 7% من الأموال الخاصة القاعدية من أجل تغطية المخاطر المرجحة، والذي جاء في إطار مسايرة مقررات بازل3، وعن نسبة الملاءة فقد تم توسيع قاعدة المخاطر لتشمل المخاطر الثلاث التي أدرجتها اللجنة في اتفاقيتها الثانية.
- ✓ يتم قياس مخاطر الائتمان باستخدام الأسلوب المعياري، وهذا ما تبين من خلال نظام بنك الجزائر رقم 14-01 الصادر في 16فيفري 2014، غير أن هذه البنوك أقرت أنها لا تعتمد على التصنيفات الدولية، ما يعني أنها مازالت تصنف من طرف الهيئات الأخرى و التي وإلى غاية سنة 2016 مازالت تصنف البنوك الجزائرية على أنها مرتفعة الخطر (تصنيف **C**) ، مع العلم أن بنك الجزائر قد شرع في تطبيق نظام تنقيط خاص به، والذي دخل المرحلة الأولى سنة 2013.
- ✓ يتم قياس مخاطر التشغيل باستخدام أحد أساليب القياس الجزافية المتمثل في أسلوب المؤشر الأساسي، والذي ينص على تخصيص 15% من متوسط صافي النواتج البنكي للسنوات الثلاث الأخيرة، وهو أيضا ما أقرته لجنة بازل في اتفاقيتها الثانية.
- ✓ البنوك العاملة بالجزائر لا تقوم بمراقبة تحركات وتقلبات الأسعار في السوق، وهذا يرجع بالأساس إلى عدم وجود سوق مالي نشط، ما يعني أن هذا النشاط لا يعد من أنشطتها الحالية، مع العلم أن هذه البنوك تقر باعتمادها لنظام بنك الجزائر رقم 14-01 الصادر في 16فيفري 2014، الذي حدد الأوزان الترجيحية الخاصة بمخاطر السوق (الخطر العام والخطر الخاص) وبالتالي لا يوجد اتفاق مع بازل 2 في هذه النقطة.
- ✓ تبين أن هذه البنوك تهتم بوضع استراتيجيات تمكنها من تنويع مصادر السيولة لديها، بالإضافة إلى احتفاظها بموارد مالية تمكنها من مواجهة الالتزامات، كما تبين أنها تطبق نسبة السيولة قصيرة الأجل (100%) التي أقرها بنك الجزائر في إطار تطبيق مقررات بازل3.
- ✓ يوجد اختلاف في تطبيق أساليب تسيير المخاطر البنكية بين البنوك العمومية والبنوك الخاصة، وهذا يرجع بالأساس إلى أن هذه الأخيرة تستمد بعض الإجراءات من بنوكها الأم والتي تعد متقدمة في تطبيق اتفاقيات بازل مقارنة بالبنوك العمومية الجزائرية.
- ✓ نظام الرقابة الداخلية بالبنوك الجزائرية مستوحى من الدعامة الثانية لاتفاقية بازل2، وقد تبين أن هذه البنوك تحتوي على أنظمة مراقبة داخلية تسمح بتقييم الأموال الخاصة ومدى ملاءمتها مع تغطية الخاطر المتعرض لها، بالإضافة إلى توفرها أنظمة إعلام وتوثيق فعالة، بدليل أن هذه البنوك تقوم بإبلاغ وحدات التدقيق عن الأخطاء المرتكبة من طرف موظفيها، بالرغم من كون بنك الجزائر لم يلزمها بتشكيل مثل هذه اللجان.
- ✓ لا تقوم البنوك العاملة بالجزائر بتعيين أعوان مختلفين (غير المكلفين بالرقابة الدائمة) لتولي مهمة الرقابة الدورية على العمليات الداخلية، كما لا تقوم بتعيين أعوان مكلفين بالسهر على تناسق وفعالية خطر عدم المطابقة مع القوانين والتشريعات، وهو ما يتعارض مع ما جاء في القانون رقم 11-08 التعلق بنظام الرقابة الداخلية.

- ✓ تقوم البنوك العاملة بالجزائر بالإفصاح عن نسب السيولة وذلك وفق ما تحدده النماذج المقترحة في التعليمة رقم 11-07، وبهذا هي تتوافق مع ما أقرته لجنة بازل في اصلاحاتها الأخيرة والتي من خلالها ألزمت البنوك بالإفصاح عن البيانات الخاصة بنسبة السيولة وحجمها.
- ✓ لا تقوم البنوك العاملة بالجزائر بالإفصاح عن المعلومات الكمية والنوعية المتعلقة هيكل رأس المال، كما لا تفصح عن سياسات واستراتيجيات تسيير المخاطر وحجم الخسائر الناتجة عن وقوع المخاطر، وهو ما يتعارض مع قوانين بنك الجزائر، حيث فرض على هذه البنوك الافصاح عن المعلومات المالية ضمن النظام رقم 14-01.
- ✓ فيما يخص سعي البنوك العملة بالجزائر لتطوير عملية تسيير المخاطر البنكية، فقد تبين أن موظفي البنوك العاملة بالجزائر، يؤكدون على أهمية انضمام بنك الجزائر للجنة بازل، وكذا أهمية اللقاءات والندوات في توسيع درايتهم بمجال تسيير المخاطر والمستجدات الدولية التي تظهر في الساحة البنكية على وجه الخصوص، كما لمسنا منهم وعيهم بأهمية الدورات التكوينية لاستخدام الأساليب الإحصائية المتطورة التي تفرضها هذه التطورات، و أكدوا على ضرورة تنشيط السوق المالي وتنويع الأنشطة التي يقوم بها بنوكهم للخروج من الأنشطة التقليدية والتوجه نحو نشاطات حديثة تتيح لهم الدخول في عالم الوساطة المالية.

رغم كل الجهود التي تبذلها الجزائر في تطبيق مقررات بازل2 ومقترحات بازل3 إلا أنه توجد بعض النقائص التي مست مقترحات بنك الجزائر، خاصة اعتماده نسبة سيولة واحدة على خلاف ما ورد في الاتفاقية، كما أنه لم يفرض نسبة تغطية الخسائر الناتجة عن فرق أعادة التقييم، بالإضافة إلى أنه لم يضع مراحل لتطبيق هذه الإصلاحات واكتفى بإعطاء مهلة للتنفيذ، ولهذا فإن تطبيق النظام البنكي الجزائري اتفاقية بازل3 سيشكل له تحديا خصوصا أنه لم يكمل تطبيق اتفاقية بازل2، وعليه نقترح ما يلي:

- الاهتمام أكثر بموضوع المخاطر البنكية من خلال توسيع قاعدتها وتطوير أساليب القياس (من خلال إدراج مخاطر السلع ومخاطر أسعار الفائدة ضمن مخاطر السوق).
- ضرورة تطوير أساليب الرقابة الداخلية وأساليب تسيير المخاطر في البنوك الجزائرية.
- الإسراع في تنفيذ القوانين والتعليمات الصادرة عن بنك الجزائر، وإرفاقها بتعليمات تفصيلية توضح كيفية تطبيق هذه اللوائح بالشكل المنصوص عليه دوليا.
- إن حصول بنك الجزائر على عضوية لجنة بازل للرقابة البنكية يعتبر دافعا قويا لتطوير الأساليب المتبعة في تسيير البنوك وزيادة صلابتها تجاه الصدمات، كما يفتح أمام بنك الجزائر أبواب النقاش والحوار مع الخبراء الدوليين حول نقاط ضعف النظام البنكي ومحاولة تلافيها وكذا التركيز على نقاط القوة لجعلها خصوصا إذا ما تمت الاستفادة من ميزة عضوية بنك التسويات الدولية، وإضافة إلى ذلك هذا يمكنها من تطبيق مقررات لجنة بازل ضمن الآجال الفعلية لها، وهو ما يحتم على هذه البنوك التقيد بالقوانين وتطبيقها بطريقة كلية دون اللجوء إلى تطبيق ما يناسبها في الوقت الذي يناسبها.
- إن عملية التنسيق بين بنك الجزائر والبنوك العاملة بالجزائر، تمكن من فهم متطلبات تسيير المخاطر البنكية، وكذا يمكن من تطبيق القوانين المفروضة عليها.
- دمج الموظفين في الندوات والملتقيات يزيد من رصيدهم المعرفي فيما يتعلق بتسيير المخاطر، ويحفزهم على تطبيق المقترحات التي تخرج بها هذه اللقاءات.
- عمل دورات تكوينية لتأهيل الموظفين على استخدام نظم المعلومات الحديثة يمكن من تسيير عمليات البنك بسرعة وفي أقل وقت، وهو ما يزيد من فرصة النجاح في استخدام أساليب متطورة لاحقة، كما يفيد تلافي بعض الأخطاء التشغيلية التي قد ينجر عنها مخاطر تشغيلية.

- إن تخصيص وحدات مستقلة متخصصة بدراسة كل خطر على حدة، يجعل من تركيز الموظف منصبا فقط على هذا المجال، وبالتالي يمكن تحديد هذه المخاطر بدقة، كما يمكن إعداد خطط فعالة تفيد في التقليل منها في حال حدوثها.
- إن القيام بتنشيط السوق المالي، يمكن من فتح المجال لهذه البنوك للقيام بأنشطة أخرى تمكنها من تنويع منتجاتها (القيام بعمليات التوريق...إلخ) ومصادر السيولة لديها، كما يمكن من تحريك المنافسة فيما بينها، وبالتالي يصبح لدينا ما يسمى بالبنوك الرائدة.

الهوامش والمراجع:

[1] النظام رقم 02-03 المتعلق **بالمراقبة الداخلية للبنوك والمؤسسات المالية**، 14 نوفمبر 2002.

[2] سناء العايب، **واقع تسيير المخاطر في البنوك التجارية في ظل التكيف مع المعايير الدولية** ، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة العربي بن مهيدي، أم البواقي، 2018، ص: 226.

[3] فايزة لعراف، **مدى تكييف النظام المصرفي الجزائري مع معايير لجنة بازل وأهم انعكاسات العولمة**، دار الجامعة الجديدة للنشر، الإسكندرية، 2013، ص: 190.

[4] **http://www.coface.fr /consulté** le 06-12-2017

[5] لنظام رقم 11-08 المؤرخ في 28 نوفمبر 2011 **والمتعلق بالرقابة الداخلية في البنوك والمؤسسات المالية العاملة في الجزائر**، العدد 47، 29 أوت 2012.

[6] النظام 14-01 المؤرخ في 16 فيفري 2014 **والمتعلق بنسبة الملاءة في البنوك والمؤسسات المالية العاملة في الجزائر**، الجريدة الرسمية، العدد 56، 25 سبتمبر 2014..

[7] التقرير السنوي لبنك الجزائر حول **التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر**، 2013، ص ص: 133-134.

[8] النظام رقم 14-01 المؤرخ في 16 فيفري 2014، مرجع سابق.

[9] النظام رقم 11-04 في 24 ماي 2011، والذي يتضمن: **تعريف، قياس، تحليل، وتسيير خطر السيولة في البنوك والمؤسسات المالية العاملة في الجزائر**، الجريدة الرسمية عدد 54، 2 أكتوبر 2011.

[10] Instruction No 07-11 du 21 Décembre 2011 portant **coefficients de liquidité des banques et des établissements financiers.**, www.bank-of algeria.dz